

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (٤٣٣) لسنة ١٩٨١

بمنظّم التأمين الاجتماعي للضباط الاحتياط والمجندين بالقوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الاحتياط  
بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف  
والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨١ بمنظّم التأمين الاجتماعي التكميلي  
للضباط والمتطوعين من الدرجات الأخرى بالقوات المسلحة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨١ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الدفاع والانتاج الحربي ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يؤذن لوزير الدفاع باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء نظام للتأمين الاجتماعي للضباط  
الاحتياط والمجندين بالقوات المسلحة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥

(المادة الثانية)

تتكون موارد النظام المشار إليه من المصادر التالية :

(١) اشتراكات المتفعين بالنظام من الفئات الآتية :

- الضباط الاحتياط ٥٠٠ مليون شهريا من كل ضابط .
- المجندون ١٥٠ مليا شهريا من كل مجند .

(٢) مساهمة من يوافق من الضباط العاملين ومن في حكمهم بواقع ٢٥٠ مليا شهريا من كل ضابط .

(٣) ما يخصصه في موازنة الدولة سنويا لصالح النظام .

(٤) ما يخصصه وزير الدفاع من حصيلة بعض الموارد المختلفة في الحدود المقررة وطبقا للقوانين والقرارات واللوائح المنظمة لهذه الموارد .

(٥) المنح والتبرعات التي ترد للنظام .

(٦) عائد استثمار أموال النظام .

(المادة الثالثة)

يصرف وفقا للقواعد والشروط التي يتضمنها النظام الأساسي للنظام مبلغ نقدي لكل من الخاضعين لهذا النظام مقداره ألف جنيه مصري وذلك في حالة وفاة المنتفع أثناء خدمته بالقوات المسلحة لأي سبب عدا الاستشهاد بسبب العمليات الحربية .

(المادة الرابعة)

يتولى صندوق التأمين التكميلي للقوات المسلحة المنشأ وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، مباشرة هذا النظام .

(المادة الخامسة)

على وزير الدفاع والإنتاج الحربي تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ رمضان ١٤٠١ هـ ( ٢٦ يوليه سنة ١٩٨١ )

حسنى مبارك